مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

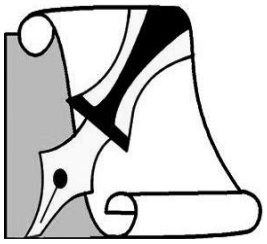

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تصدّعات الجبهة الداخلية "عقب اخيل" كيان العدو

١ – مقدمة:

قام التشكيل الاجتماعي في دولة الكيان الغاصب منذ تأسيسه على تعدّدية إثنية نادرة. فقد هاجر مئات الألوف من أتباع الديانة اليهودية من بقاع الأرض بثقافاتهم وأعراقهم المختلفة، ولم يجمع بينهم سوى جامع الدين. وتشكّل المجتمع في أرض تملكها أعراق أخرى بل وأتباع ديانات أخرى غير اليهودية، ما تسبّب بزيادة هذا التعدّد والتنوّع الإثني والديني في مجتمع الكيان. وهذا الانقسام يذهب أفقيّاً وعمودياً بدرجة مثيرة، حيث يتشكّل عمودياً من عرقين أساسيين هما السفاراديم والمزراحيم من ناحية، أي اليهود الشرقيين، ويشكّلون أكثر من ٦٠% من اليهود في مجتمع الكيان، والاشكنازيم وهم اليهود الغربيون ويشكلون حوالى ٤٠% من يهود الكيان. وهناك صراع مرير بين هاتين الفئتين حول المناصب العليا والحساسة فى الدولة العبرية. فالشرقيون بالرغم من أنهم الأغلبية لكنهم يتمتّعون بحوالى ٣٠ بالمائة فقط من المناصب العليا، أما الـ ٧٠ بالمائة الأخرى فيتمتع بها الاشكنازيم الغربيون.

وثمّة تناقضات كبيرة بين هاتين الفئتين على وجه التحديد تتعلّق بالتاريخ والتوجّهات السياسية والفكرية بل والطائفية الدينية. كما ينقسم هذا المجتمع الفسيفسائي أفقيّاً على أسس متعدّدة، فهو يتشكّل من حوالي ١٥% من المسلمين، و٢% من المسيحيين، فيما يشكّل اليهود ٧٩% منه. كما يتشكّل هذا المجتمع من الفئات العلمانية بنسبة ٧٥–٨٠% ، والمتدينة بنسبة ٢٠–٢٥%. ويشكّل العرب داخل المجتمع الإسرائيلي حوالى ٢٠,٨ % من السكان فيما يشكل ٧٩% من االمهاجرين اليهود من شتّى بقاع الأرض. ويشكّل اليهود المهاجرون حديثا من الاتحاد السوفيتي بين عامي(١٩٨٩–١٩٩٨) حوالى ١٢,٧% من المجتمع ، فيما يشكّل الفلاشا وهم المهاجرون من أثيوبيا حوالى ١,٣ %، ويتوزع هذا التنوع الإثني والديني على أحزاب سياسية ودينية وطائفية مختلفة، تزيد على خمسة عشر حزباً رئيساً.

وينقسم المجتمع الإسرائيلي بتراكيبه في النظام السياسي إلى اتجاهات يسارية ويمينية ولا ينفي ذلك بالطبع وجود التوجهات الوسطية أو غير ذلك، غير أن الصفة السائدة والمؤثرة في النظام السياسي هي هذان الاتجاهان. ويمثل حزب التكتل (الليكود) زعامة التيار اليميني بكل تراكيبه، فيما يمثل حزب العمل زعامة التيار اليساري والوسط. وقد سيطر اليسار على النظام السياسي في الكيان طوال العقود الثلاثة الأولى من عمر الدولة، فيما سيطر اليمين على القرار السياسي في العقود الأخيرة باستثناء فترة إسحاق رابين(١٩٩٤-١٩٩٥)، والتي كان التوجه اليساري فيها متحفّظاً وقريباً من توجّهات اليمين في الشئون الخارجية. ومع اقتراب كل انتخابات نيابية في الكيان يبرز هذا التباين والاختلاف من منطلقاته المختلفة، سواء على قاعدة العرق أو الطائفة أو مكان الهجرة الأصلي أو الحزب السياسي أو الأفكار الأيديولوجية. وتصطفّ الأحزاب اليمينية العلمانية منها والدينية في مواجهة الأحزاب اليسارية التي عادةً ما تكون علمانية.

ويقوم النظام السياسي في إسرائيل على قواعد عدّة أهمها: الإقرار بحق وسيادة مفهوم تداول السلطة بين قوى المجتمع المختلفة، واعتماد النظام الحزبي والكوتة الحزبية في نيل أصوات الناخبين والتشكيل البرلماني، فيما تمّ اعتماد انتخاب رئيس الحكومة بشكلٍ مباشرٍ ومستقلٍّ من الشعب لمرتين ١٩٩٦و١٩٩٩، لكن تمّ إلغاء هذا النظام فيما بعد. وبذلك فإنّ الأحزاب الصغيرة لها تأثير في صناعة القرار وإعطاء الثقة للحكومة، ما يوفّر لها باستمرار فرصة المشاركة السياسية الواسعة. ويسمح النظام السياسي في الكيان بتكتّل الأحزاب والقوى السياسية على أسس دينية أو عرقية أو فكرية أو حتى متطرفة، ولذلك تشكّل حزب المهاجرين الروس (إسرائيل بيتنا)، وتشكّل الحزب الديني شاس، وتتشكّل الأحزاب العربية، والأحزاب ذات الطابع الشرقي...الخ.

بالرغم من كل شيء تشعر الأعراق والطوائف في الكيان بالظلم، حيث يشعر العرب المسلمون والمسيحيون بظلم واضطهاد اليهود لهم، ومحاولة استبعادهم من الحياة السياسية الإسرائيلية العامة والزجّ بهم في خانة أعداء الدولة، وعدم اعتبار مصالحهم ومستقبل أبنائهم في أنظمة إدارة الدولة المتعلقة بالتعليم والخدمات الصحية والبلدية وغيرها، كما لا يتمتّع هؤلاء برغم انتماء عدد منهم للأحزاب الصهيونية الرئيسة بالمناصب العليا إلا ما ندر، ويستبعدون عادة من المناصب الوزارية، ويطلب منهم الخروج من اجتماعات لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عندما يجري الحديث عن العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام

١٩٦٧، فيما يشعر اليهود الشرقيون بسيادة العنصر الغربي الاشكنازي على مقاليد الحكم. كما أن المتدينين يشعرون باستهتار العلمانيين المسيطرين على مقاليد الحكم بالدين والشعائر الدينية، ولا يقبل هؤلاء تدخّل النظام القضائي في وقف أو منع بعض ممارساتهم الدينية، فيما ينظر العلمانيون بخطورة كبيرة إلى تزايد نفوذ المتدينين في المجتمع ممّا يؤثّر على تقدّم وتطوّر الدولة من جهة، ويثير الضغائن الدينية الكامنة من جهة أخرى، وللمرة الثانية في العقدين الأخيرين يتواجه الجانبان في الشوارع وبشكل خطر، وحذّر القادة السياسيون من انعكاسات تفاقمه على النظام العام في البلاد، وقد كان الانطباع السائد أنّ الأحزاب الدينية لا تتدخّل في السياسة وتكتفي ببعض المطالب المتعلقة بتطبيق الشعائر الدينية والتعليم الديني في المدارس الدينية (يشيفوت)، غير أن العقدين الأخيرين شهدا تزايد التدخّل الواسع للحاخام الأكبر والحاخامات الآخرين في توجيه الرأي العام نحو انتخاب واختيار اليمين الذي يحافظ على "أرض إسرائيل" على حدٍّ زعمهم، وأصبح لهم دور في دعم التوجّهات اليمينية المتطرفة في النظام السياسي الإسرائيلي القائم.

وبذلك يمكن القول أن التعددية الإثنية والدينية في إسرائيل لا تزال تحمل الكثير من المفاجآت في مجال الخلاف والصراع بينها، ولئن نجح النظام السياسي الإسرائيلي القائم على الفلسفة الديمقراطية الغربية باحتواء أي تفاقم لهذه الاختلافات والنزاعات فإن اندلاع المواجهات وربما المسلّحة منها لا يحتاج إلى أكثر من قرار يتّخذه زعيم متهور متطرّف تفرزه التناقضات الإثنية أو الدينية، خاصّة في ظلّ التزايد المستمر في التوجهات اليمينية سواء في الأحزاب الدينية أو العلمانية اليمينية واليسارية على حدٍّ سواء. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى تغيّر اجتماعي آخر حاصل في الجبهة الداخلية للكيان، وهو تركيز معظم المستوطنين على قضايا فردية ذاتية مثل الرفاه والسكن والصحة والتعليم والبنية التحتية والمواصلات، وليس على قضايا أمنية. وهذا التغيير هو أحد أسباب الضغط الشعبي المتزايد المطالب بخفض ميزانية الأمن وتقليص حجم قوات الجيش.

٢ – مظاهر الضعف وتداعياتها:

من الناحية الجيوستراتيجية العسكرية تبدو "إسرائيل" دولة صغيرة المساحة وطويلة الحدود، فحدودها مع الأردن تمتد ٣٦٠ كيلو مترا ومع مصر ٢١٢ كيلو مترا و مع سوريا ٧٩ كيلو مترا و مع لبنان ٧٠ كيلومترا. فهذه حدود طويلة جداً بشكل لا يتناسب مع صغر المساحة. وبالتالي

لا تتحمّل "إسرائيل" حرباً طويلة على عدّة جبهات ولا تستطيع الصمود أمام الضربات الصاروخية والهجمات على الجبهة الداخلية والعمق الإسرائيلى. وهي لا تستطيع مواجهة حرب العصابات إذا كانت طويلة الأمد مثلما حصل مع حزب الله عام ٢٠٠٦، ولا ننسى أيضا وجود السكان الفلسطينين بشكلٍ متداخل مع الجبهة الداخلية الإسرائيلية. فعدد سكان الضفة والقطاع حوالي ٤ ملايين بالإضافة إلى حوالي مليون و ٣٠٠ ألف فلسطينى يعيشون داخل حدود "إسرائيل" ويشكلون حوالى ٢٢ بالمائة من عدد السكان الإسرائيلين، وإذا ما نشب صراع قومي فسيكون للعرب داخل إسرائيل دور كبير جداً.

لقد تحولت الجبهة الداخلية الإسرائيلية إلى جبهة مواجهة مركزية ومثيرة جداً للمخاوف والمشاحنات السياسية والعسكرية والأمنية بحيث باتت لا تقلّ أهمية وخطورة عن الجبهات الحدودية، بل ربّما تتفوق عليها بعض الأحيان. وينبع ذلك من تعرّض هذه الجبهة لهجمات صاروخية مكثفة أثناء الحروب التي شنّها العدو ضد حزب الله في لبنان وضد الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، إضافة إلى العمليات التفجيرية، ومؤخّراً عمليات الطعن والدهس، وأحيانا إطلاق النار، التي ينفّذها مقاومون فلسطينيون في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك إطلاق تنظيمات جهاديّة مسلّحة، بين حين وآخر، صواريخ من سيناء باتجاه جنوب الكيان.

وفي السياق نفسه تتزايد المخاوف في الكيان من قدرة منظمات معينة، لا سيما حزب الله، على ضرب بنى تحتية ومواقع حساسة في قلب الكيان المحتل ناهيك عن إمكانية ضرب منصات استخراج الغاز في البحر المتوسط، في أعقاب تقديرات تحدّثت عن تطوير القدرات الصاروخية لدى الحزب وتحسين دقتها.

وتعاني الجبهة الداخلية لدى العدو الإسرائيلي أيضاً من تغيرات اجتماعية وديموغرافية جارية تؤدي إلى إحداث تغيرات بنيوية جوهرية بينها الفجوات الاقتصادية الطبقية الآخذة بالتفاقم واتّساع دائرة الفقر لدى المستوطنين، والفجوات والخلافات العقائدية التي تزداد عمقاً بين اليمين واليسار والمتدينين والعلمانيين وتتعلّق في الأساس بالسياسة التي ينبغي إتباعها إزاء الفلسطينيين وإزاء مستقبل مناطق الضفة الغربية.

هذه الخلافات تمنع بالتالي أي إمكانية لتحديد غايات قومية يُجمِع عليها معظم المستوطنين في الكيان الغاصب، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الإجماع الوطني المزعوم وتراجع الشعور بوحدة المصير والهدف المشترك، وبالتالي إلى هتك التضامن الاجتماعي والوطني.

لقد بدأت تصدّعات الجبهة الداخلية الإسرائيلية بالتفاقم في ضوء إخفاق المستوى السياسي، ومن خلفه جيش الاحتلال، في الوفاء بالتعهدات التي يقطعانها للجمهور الإسرائيلي بحسم المعركة، أي معركة، سريعاً، وفي ضوء استمرار تعرّض العمق الإسرائيلي لسقوط صواريخ حزب الله والمقاومة الفلسطينية. وقد عكست الصحف الإسرائيلية مراراً حالة الاستياء التي بدأت تنتشر في صفوف المدنيين الإسرائيليين من الحكومة والجيش، ومن طريقة تعاطيهما مع الأزمة الأمنية والعسكرية في لبنان وفلسطين وأشارت بالعمق إلى المشاكل التي تعانيها الجبهة الداخلية وانعكاس هذا الواقع على صمودها وعلى الغطاء الذي تمنحه للمستويين السياسي والعسكري في مواصلة العدوان على لبنان وفلسطين بشكلٍ خاص. وقال المراسل العسكري لصحيفة "معاريف"، عمير ربابورت في هذا المجال إنه "بالإضافة إلى نيويورك، هناك جبهة أخرى تحتاج إلى إصغاء أكبر من ناحية المؤسسة الأمنية، ألا وهي الجبهة الداخلية. فحتى قبل أن يُعرف عن المدنيين الكثيرين الذين أصيبوا في هجمات الكاتيوشا، بدأت تتراكم إشارات في قيادة الجبهة الداخلية إلى أن الجمهور بدأ يتململ. صحيح أن الجبهة الداخلية تظهر صموداً فوق المتوقّع، ولكن الصعوبة في البقاء في الملاجئ أو خارج البيت لفترة طويلة كهذه، تعطي إشاراتها". وأضاف ربابروت أن "المدير العام لوزارة الدفاع الجديد اللواء الاحتياط غابي أشكنازي تعرّف على هذه الصعوبة المتزايدة لدى الجبهة الداخلية من مصدر أول عندما التقى في الشمال مع رؤساء المجالس المحلية. وفي ضوء الأزمات الكثيرة التي تعرّف عليها، وجّه أشكنازي تعليماته لزيادة المساعدات التي يقدّمها علماء النفس في قيادة الجبهة الداخلية للسكان المصابين بالهلع". وتطرّقت الكاتبة سيما كدمون، في "يديعوت أحرونوت"، إلى أهمية الجبهة الداخلية في تحديد الانتصار، مشيرةً إلى أن الرأي العام الإسرائيلي هو من سيحدد ما إذا كانت هذه الحرب نصراً بالنسبة إلى إسرائيل أم لا. وأضافت كدمون أن الرأي العام الإسرائيلي "هو الذي حدّد أهداف الحرب، وهو الذي حدّد طولها، وهو الذي سيحسم، على ما يبدو، ما إذا كانت قد حققت أهدافها. النقاش موجود الآن لدى المحللين والصحافيين، وليس هناك نقاش جماهيري حقيقي.

هناك جنازات وجنود احتياط مجنّدون للمعركة، ولا يزال مئات الآلاف في الملاجئ. كل هذه الأمور تُكبت حتى الآن خلف الدماغ كما اعتاد شارون القول. وتناولت صحيفة "هآرتس" أيضاً، في افتتاحيتها، مشاكل الجبهة الداخلية التي بقيت من دون ظهر، بحسب تعبيرها. وقالت إن "قائد قيادة الجبهة الداخلية، اللواء إسحاق غيرشون، بعث للإسرائيليين بكرّاس كبير، يتضمّن شروحاً وتعليمات للتصرّف عندما تدوّي صافرة الإنذار، في الملاجئ وفي الأماكن المحصّنة. قيادة الجبهة الداخلية والسلطات مستعدة وجاهزة كل أيام السنة لأوضاع الطوارئ"، كتب غيرشون، منها حديثه بشعار: "أقوياء في الجبهة الداخلية، منتصرون على الجبهة". وأضافت الصحيفة أن "من تلقّى الكرّاس، ولا سيما أولئك الذين تصفّحوه بينما هم محشورون في الملاجئ في الشمال، يجد صعوبة في الموافقة على أقوال المواساة والتهدئة هذه. فقد تبيّن، أن كل الهرم السلطوي، من رئيس الوزراء حتى قيادة الجبهة الداخلية نفسها، بل حتى المستشارين القانونيين والمحاسبين في الوزارات الحكومية، لم يكونوا مستعدين لهجومٍ مكثّفٍ يشلّ الحياة في شمال الدولة". وبحسب هآرتس "وجد انعدام الجهوزية تعبيره في المجالات كلها: المباني العامة الحيوية غير محصّنة، والملاجئ لم تعد كما كانت سابقاً وبدت غير صالحة للبقاء فيها لأكثر من بضع ساعات، وأجهزة تزويد المياه والغذاء والمواصلات العامة والعناية بالعائلات التي دمرت منازلها لا تصمد أمام ضغط الأحداث. وقادة الجيش يدّعون الآن أنهم كانوا يعرفون كل الوقت أن حزب الله يجمع السلاح البعيد المدى، الذي من شأنه أن يضرب المراكز السكانية الكبرى. ولكن رغم تحذيرات بعض المجانين من ذلك، لم يستثمر حتى القليل ممّا ينبغي، في التحصين وفي الملاجئ. وفضلاً عن ذلك، فقد رفض رئيس الوزراء، عشية القرار بشنّ الحملة العسكرية، إعلان حالة طوارئ ولم يؤلّف قيادة طوارئ وزارية لدفع العناية بالمواطنين قدماً. النتيجة: إحساس مضنٍ بأن القيادة هجرت الجمهور". وترى "هآرتس" أن "السكان الذين يدفعون الثمن الباهظ ينقسمون الى قسمين: ذاك الضعيف جداً، العالق من دون حماية أو في ظروف غير إنسانية، وذاك الذي وصل إلى مركز البلاد واضطر إلى تدبّر أمره بقواه الذاتية. ولو كانت حالة طوارئ قد أُعلنت في الوقت المناسب، لكان ممكناً تفعيل شبكات مدنيّة فعّالة ومضمونة قانونياً، لإدارة تسجيل مرتّبات للعائلات المهجّرة والاستجابة إلى البعض من احتياجاتها على الأقل".

في السياق نفسه سرّبت وسائل إعلام إسرائيلية مقطعا صوتيّاً منسوباً لرئيس شعبة الإستخبارات العسكرية الأسبق في جيش الإحتلال، اللواء هارتسي هاليفي، انتقد فيه الأوضاع الداخلية وقال: "إن الفوارق الإجتماعية والطبقية في إسرائيل، أخطر على أمنها القومي" مقارنة بما وصفه بـ"الإرهاب الإسلامي". وتشير بعض المصادر إلى أنّ الحديث المسرّب يعود للقاء جمع هاليفي مع والد أحد قتلى جيش الإحتلال في إحدى العمليات العسكرية. وخلال اللقاء تحدّث رئيس الإستخبارات العسكرية بشكلٍ شخصي عن موضوعات عديدة، لا يتمّ طرحها بالصورة نفسها على المستوى الرسمي. ومن بين تلك القضايا إنهيار منظومة الديمقراطية في "إسرائيل"، وتفشي الفساد والفوارق الإجتماعية والطبقية الواضحة في مجتمعها، وقال إنه "من الصعب للغاية معرفة كيف سيصبح المجتمع الإسرائيلي بعد ١٠ سنوات في ظل الأوضاع الاجتماعية الحالية". وأعرب هاليفي عن انزعاجه الشديد إزاء الأوضاع الاجتماعية السائدة في الكيان ومدى الانهيار الذي يشهده هذا المجتمع، وسياسات الإستقطاب التي باتت واضحة للعيان، وقال إنه يشعر بقلقٍ عميق إزاء هذه القضايا أكثر بكثير من قلقه من العمليات التي يصفها بالإرهابية.

وطبقاً لرواية صحيفة هآرتس العبرية، فقد دعا والد أحد قتلى جيش الإحتلال، رئيس الاستخبارات العسكرية لجلسة لإحياء ذكرى نجله الذي سقط خلال معارك في جنوب لبنان عام ١٩٩٣، ووقتها كان الجندي القتيل يخضع لإمرة هاليفي. وخلال الجلسة تحدّث هاليفي ليس بوصفه رئيسا للاستخبارات العسكرية، ولكن بوصفه ينتمي لجيش الاحتلال بصفة عامة. ومع ذلك، جاء في التسريب قول هاليفي، "أخبرتكم أنني لن أتحدث عن الاستخبارات، ولكنني أقول إن أكثر ما يقلقني في دولة إسرائيل، ليست الإعتداءات الإرهابية ولكن المجتمع الإسرائيلي نفسه". وأضاف أن "مستوى ترابط الإسرائيليين تراجع للغاية، وأن تلك الحقيقة مثيرة للقلق أكثر بكثير من الإرهاب". وتخالف هذه التسريبات ما هو متعارف عليه داخل هذه الأجهزة، حيث لا يتطرق رئيس الاستخبارات في الغالب إلى قضايا من شأنها أن تكشف مدى التناقض مع المستوى السياسي. وبذلك تركت التسريبات ضجّة كبيرة، لا سيّما أنها وضعت رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو وائتلافه اليميني المتطرّف في مأزق.

٣ – هل من نقاط قوة لدى الكيان؟

حتى نفهم حقيقة الكيان على ما هي عليه لابدّ لنا من النظر إلى الجوانب التي تعتبر بمثابة نقاط قوة لديه، ومن أبرزها أن البنية الديمقراطية المستقرة فيه هي التي تتمكّن من إعادة ترميم القواسم المشتركة الكبرى المفضية إلى ترجيح مصلحة المجتمع والدولة على المصالح الفئوية والحزبية. ولقد حققت الديمقراطية الإسرائيلية خلال العقود الستة الماضية بالفعل نمطاً متميّزاً من هذه الديمقراطية حتى في ظلّ التركيبة الاجتماعية الاستيطانية المعقّدة والمتناقضة. لكن العوامل الخارجية المتزايدة في التأثير على المجتمع الإسرائيلي وعلى الأخص فيما يتعلّق بمستقبل الكيان السياسي وعلاقاته المتغيرة مع العالم العربي، وتقديمه لحل وسطي لقضية الشعب الفلسطيني، باتت تشكّل مدخلات جديدة تصب في خانة عدم الاستقرار مجدّداً داخل النظام الديموقراطي الإسرائيلي خاصة في ظل الفشل الذي ساد تجارب اليمين واليسار في وضع حدٍّ لهذه المشكلة على مدى ستة عقود. كما أن تصاعد وتيرة التطرّف والإرهاب في المجتمع الاستيطاني اليهودي وفي المدن الكبرى إلى حدّ استخدام السلاح لوضع حدٍّ لبرنامج سياسي، كما حصل في مقتل إسحاق رابين، يزيد من حدّة وقوة هذه المدخلات في صعوبة التنبؤ بمستقبل الديمقراطية الإسرائيلية والنظام السياسي في الكيان ذاته.

إن "إسرائيل" كيان غريب الثقافات والأعراق عن المنطقة، ولا يشكّل مجتمعها نسيجاً متجانساً ينطبق عليه وصف الشعب. إنها عيّنات صغيرة من مجتمعات وشعوب متعددة في شتّى أنحاء الأرض تجمّعت على فكرة الاغتصاب والتعصّب لدين ضدّ أديان أخرى، وتاريخ قديم محدود الزمان في مواجهة التاريخ الواسع المتجدّد، ومسيرة عاصفة تحيط بها الدماء من كل مكان، وأفكار رجعيّة متخلّفة تجاوزها الزمان والمكان، وأداء متمرّد على كل ما هو إنساني ومعاصر، وعلى النظام الدولي والقانون والقرارات الدولية. ومثل هذه الوضعية لا تعطي فرصة كبيرة لنجاح النظام السياسي في احتواء الخلافات الداخلية فترة طويلة من الزمن بالرغم من أن النجاح خلال العقود الستة الماضية يعتبر طويل نسبيّاً، ولئن كان القياس على نماذج لمجتمعات أخرى كالمجتمع الأميركي مثلاً فإن العوامل الخارجية وطبيعة تشكيل الكيان السياسي وجدليّة وجوده في المنطقة تضفي الكثير من المعطيات على واقعه وتؤكّد عدم دقة القياس في حالته الخاصة، الأمر الذي يرشح البنية

الاجتماعية في الكيان للانفجار عاجلاً أو آجلاً في حال تقدّم ونجاح العوامل الخارجية المُعادية له بالتأثير على الأمن العام والشخصي للمهاجرين المستوطنين، إضافة إلى تزايد التميز الاجتماعي والتبلور السياسي للمجتمع العربي داخل الكيان على شكل حكم ذاتي واسع أو غيره.

على ضوء ما تقدّم تعتبر الجبهة الداخلية الإسرائيلية بمثابة عقب اخيل الكيان الصهيوني، لما يشوبها من ثغرات وتناقضات وصراعات ونقاط ضعف، خاصة بعد أن فقد المجتمع الإسرائيلي نقطة الإجماع الداخلي إزاء قيم الصهيونية المعاصرة كما إزاء الغايات والأهداف السياسية المرجوة منها والآخذة في التآكل والضمور حيث يتزايد عمق الشروخ والتوترات بين مجموعات سكانية مختلفة، أبرزها الشرخ بين اليهود والعرب حتى بات من يُسمون بـ"عرب اسرائيل" يوصفون من قبل اليهود بأنهم غدّة سرطانية. ومن أسباب هذه التوترات والشروخات أيضاً أن الجمهور اليهودي ينسب للجمهور العربي انعدام ولائه للدولة – الكيان، في حين يتطلّع الجمهور العربي إلى تغيير طبيعة الدولة القائمة من "يهودية" عنصرية إلى ما يسمّى "دولة جميع مواطنيها" بحسب تعبيرات قادة السلطة الفلسطينية الرسمية. وهناك أسباب أخرى أيضاً تتعلّق بالفجوة الاجتماعية – الاقتصادية بين اليهود والعرب مثل حقيقة أن البلدات العربية بقيت متخلّفة جداً لناحية كل ما يتعلّق بالتطوير والإنماء والاستثمار.

٤ – الجبهة الداخلية وخطر المقاومة الإسلامية:

طمأن وزير الاستخبارات والطاقة الذرية في دولة الكيان، يسرائيل كاتس، الإسرائيليين إلى أن حزب الله بكل ما يملك من قدرات وإمكانات لا يمثّل تهديداً وجودياً لـ"الدولة العبرية"، بمعنى أنّه غير قادر على إزالتها من الوجود. ومع ذلك، أضاف كاتس، أن الحزب قادر على إلحاق ضرر كبير بالجبهة الداخلية لإسرائيل وببنيتها التحتية القومية والمطارات والمرافئ ومصادر الطاقة.

كلام الوزير الإسرائيلي هذا، جاء في سياق الكلمات التي أُلقيت في اليوم الثالث لمؤتمر هرتسليا السادس عشر، التي لم تخلُ من رسائل التهديد الموجّهة للساحة اللبنانية. إلاّ أنّ كلمة كاتس جاءت أكثر وضوحاً ممّا

سبقها، إذ أشار إلى أن "إسرائيل"، نتيجةً لقدرات حزب الله العسكرية، ستضطر للعمل بقوة كبيرة ضد لبنان كي تحول دون خوض حرب استنزاف، وأنّها معنيّة بتقصير مدّة الحرب وتقليص الضرر على الجبهة الداخلية. وقال أن "الحرب المقبلة ستجلب دماراً هائلاً للبنان، وسنشهد خلالها مقتل (سماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصر الله" على حدِّ زعمه.

واستبعد كاتس، بعد توصيفه للحرب المقبلة وأهوالها، نشوب مواجهة شاملة جديدة في مقابل حزب الله رغم مرور أكثر من عشر سنوات على الحرب الماضية (تموز ٢٠٠٦). لكنه استدرك بأنّ في إمكان هذه الحرب أن تنشب "تدحرجاً" نتيجة حادث موضعي، من دون رغبة إبتدائية من قِبل الطرفين.

رئيس الهيئة السياسية – الأمنية في وزارة الامن الإسرائيلية، اللواء عاموس غلعاد، بدوره، ألقى كلمة في المؤتمر نفسه شدّد فيها على تعاظم إمكانيات حزب الله العسكرية وتنامي قدراته الصاروخية. ولفت إلى أنّ "الإيرانيين يواصلون تزويده بالسلاح الحديث، إذ إنهم (الإيرانيون) يطورون أسلحة لاستخدامهم هم، إضافةً إلى تطوير أسلحة خاصة بحزب الله". وأضاف: "في حوزة الحزب الآن، في الساحة اللبنانية، أكثر من مئة ألف صاروخ موجّهة نحو الجبهة الداخلية الإسرائيلية التي يعدّونها نقطة ضعف لدينا، وهذا تهديد مركزي يستلزم من الجيش الإسرائيلي تأمين جاهزية واستعداد خاصين، إضافةً إلى استخبارات ممتازة". ولفت غلعاد إلى أن "الهدوء السائد على الحدود (مع لبنان)، هو هدوء خادع حتى لو استمر ١٥ عاما. فحافزية إيران لتسليح حزب الله عالية جداً، وهم يقومون بذلك وبكل ما لديهم من قوة وإمكانيات، رغم انشغالهم في المواجهة الحالية في سوريا"، وضمن هذا السياق، شدّد غلعاد على أن "إيران هي التهديد الأكبر لإسرائيل".

وزير الأمن الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، أشار من على منبر هرتسليا بدوره إلى أن الحرب المقبلة في مواجهة حزب الله، وأيضاً في مواجهة حركة حماس في قطاع غزة، ستكون قاسية وستجبي ثمناً وعدداً كبيراً من الضحايا الإسرائيليين في الجبهة الداخلية المدنية، وأيضاً في الجبهة الأمامية لدى القوات المقاتلة. وشدّد يعلون على أنّ كلا الجانبين، حزب الله وحركة حماس، يعدّان أنفسهما وقدراتهما لليوم الذي يصدر فيه الأمر بالمواجهة في مقابل الجيش الإسرائيلي، وهما يطوران قدراتهما العسكرية، مع مراكمة قدرات عملياتية.

من جانبه، حذّر رئيس المعارضة في الكنيست، رئيس "المعسكر الصهيوني"، يتسحاق هرتسوغ، القادة الإسرائيليين من إطلاق التصريحات الملوّحة بالحرب لخطورة هذه التصريحات. وقال أن المواقف الصادرة عن المسؤولين الحكوميين عن الحرب المقبلة تنمّ عن استخفاف، "فالحرب ليست لعبة ولا يجوز أن تصدر عن أشخاص في موقع المسؤولية يتصرّفون برعونة ويتّخذون قرارات غير محسوبة". وقال: "الكلمات قد تؤدّي عن طريق الخطأ إلى إشعال نار كبيرة نحن في غنى عنها".

يوماً بعد يوم تزداد الأصوات الإسرائيليّة الرسميّة، من المُستويين الأمنيّ والسياسيّ، التي تؤكّد على أنّ نظرية الحسم العسكري السريع للحرب من قبل الدولة العبريّة بات في خبر كان. وأنّ نظرية مَنْ يُطلِقون عليه في تل أبيب، مؤسّس الدولة العبريّة، دافيد بن غوريون، القائلةً إنّ إسرائيل يجب أنْ تحسم الحروب ضدّ العرب بسرعةٍ فائقةٍ ومنع انتقالها للعمق الإسرائيليّ، أصبحت غير ذات صلة في هذه الأيّام. ويُقرّ المسؤولون في تل أبيب أنّ حزب الله اللبنانيّ كان أوّل من دمرّ العقيدة القتاليّة لبن غوريون، وذلك في حرب لبنان الثانية، عندما دكّ بالصواريخ شمال إسرائيل، حتى ما بعد، بعد حيفا، وتمكّن من تطويل أمد الحرب، التي اعتقد قادة تل أبيب بأنّها ستكون نزهةً إلى ٣٤ يوماً، علماً أنّ إسرائيل هي التي بدأت بالمُطالبة بقرارٍ دوليٍّ لوقف الحرب المذكورة. وزير الماليّة الإسرائيليّ السابق وزعيم حزب يوجد مستقبل (يش عتيد)، يائير لبيد، وهو المُرشّح الأقوى لخلافة بنيامين نتنياهو في حال اتّهام الأخير بتنفيذ مخالفات جنائيّة تتعلّق بالفساد، بات في الفترة الأخيرة يُحاول إقحام نفسه في المجال الأمنيّ، مع التشديد على أنّ ماضيه لا يشمل إلاّ خدمةً عسكريّةً في صحيفة جيش الاحتلال، كما أكّد مُحللّ الشؤون العسكريّة في صحيفة (هآرتس) العبريّة، عاموس هارئيل. لبيد، شارك في مؤتمر التحدّيات والتهديدات السياسيّة والأمنيّة التي تُواجه إسرائيل، والذي نظّمه مركز أبحاث الأمن القوميّ، التابع لجامعة تل أبيب، وألقى محاضرةً شدّدّ فيها على أنّه لا يؤمن بتعريف مصطلح الحسم، وهو واحد من العوامل الثلاثة التي وضعها بن غوريون في سنوات الخمسين من القرن الماضي: إلى جانب الردع والإنذار المُبكّر، لافتاً إلى أنّ قضية حسم الحرب بسرعةٍ من قبل الجيش الإسرائيليّ لم تعُد قائمةً في الفترة الحاليّة، وتحديداً في المُواجهات المُستقبليّة ضدّ حزب الله اللبنانيّ وحركة حماس الفلسطينيّة. وقال لبيد بالحرف الواحد، إنّ مصطلح الحسم الذي عرفناه في الماضي لم يعُد ساري المفعول في هذا العصر، على حدِّ

تعبيره. علاوة على ذلك، فإنّه قال ما يخشى رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو، التصريح به وهو: "التهديد الوجوديّ على إسرائيل زال من العالم بعد انهيار الجيش السوريّ ولجم البرنامج النوويّ الإيرانيّ، بفضل الاتّفاق الذي تمّ التوقيع عليه بين مجموعة الدول (٥+١) والجمهوريّة الإسلاميّة في إيران". وأكّد في المحاضرة عينها على أنّه عوضًا عن التهديد الوجوديّ، تُواجه إسرائيل سلسلةً طويلةً وكبيرةً من التهديدات الإرهابيّة، وانهيار عددٍ من الدول العربيّة، بالإضافة إلى عملية نزع الشرعيّة عن الدولة العبريّة وعزلها دوليّاً، بحسب تعبيره. وعلى صلةٍ بما سلف، رأى يفتاح شابير، وهو ضابط سابق في سلاح الجوّ الإسرائيليّ، وباحث بارز في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيليّ ورئيس برنامج الميزان العسكريّ في الشرق الأوسط، في دراسةٍ جديدةٍ نشرها المعهد أنّ حزب الله من أفضل الجيوش في الشرق الأوسط، والتهديد الأخطر على إسرائيل. وشدّد يفتاح على أنّ حزب الله نجح بصورةٍ عامّةٍ في الحفاظ جيّداً على أسراره العسكرية، وهو يحرص على السريّة، والحذر وأمن المعلومات، وما هو منشور عنه كجيش قليل جداً. ومع ذلك، القليل الذي نُشر يتيح لنا القول والإدّعاء أن حزب الله هو جيش من أفضل الجيوش في الشرق الأوسط. وتابع قائلاً أنّ "المقاومة الإسلاميّة" هي جيش منظّم، مُدرّب، ومجهّز بصورةٍ جيّدةٍ. إنّها جيش استخلص العبر من المواجهات مع إسرائيل، وبنى نفسه بصورةٍ ذكيّةٍ، ولديه تجهيزات متطوّرة، وقوى بشرية مُدرّبة، ومليئة بالحافزية، وصاحب عقيدة قتالية مميزة. ولفت إلى أنّ مشاركة حزب الله بالقتال في سوريّة، إلى جانب الجيش السوريّ، وفيلق القدس الإيرانيّ، وقتاله كتفاً إلى كتف مع الجيش الروسي، وفّر له عتاداً وتجربةً قتاليّةً لم يكتسبها من قبل. كلّ هذا، برأي شابير، جعل من حزب الله التهديد الأكثر شدّةً الذي يقف اليوم مقابل الجيش الإسرائيليّ ودولة إسرائيل بصورةٍ عامّةٍ. وأضاف الباحث الإسرائيليّ قائلاً إنّه ربّما لا يكون حزب الله القوة العسكرية الأكبر التي تهدّد إسرائيل، لكن من المؤكّد أنّه القوة العسكرية الأكثر تصميماً وتدريباً. وشدّد في الوقت عينه على أنّ قتاله في سوريّة ساهم في تعاظم قوته، وامتلاك منظومات سلاح لم تكن لديه من قبل، مثل الدبابات ومنظومات الدفاع الجويّ، كما اكتسب خبرةً كبيرةً ونوعيّةً في تشغيل هذه الأسلحة والمنظومات. بالإضافة إلى ذلك، قال الباحث الإسرائيليّ أنّ حزب الله اكتسب تجربةً معتبرةً جداً في إدارة المعارك وحظي بالتعلّم من جيوشٍ مهنيّةٍ، وبناءً على ما تقدّم، خلُص إلى القول، أنّ حزب الله يُشكّل اليوم التهديد العسكريّ الأخطر على الدولة العبريّة، بحسب تعبيره.

في السياق نفسه وفيما يتعلّق بإمكانية تعزيز عناصر القوة لدى المقاومة وتحفيزها ثمّة قضايا جوهرية ينتهكها العدو الصهيوني وتلقى صدىً منفراً من قبل الرأي العام العربي والإسلامي مثل تهويد القدس والاستيطان السرطاني ممّا من شأنه أن يزيد من التعاطف والدعم لنهج المقاومة، والبناء على حالة التعاطف والتأييد لدى كثير من دول أمريكا الجنوبية وأوروبا خصوصاً لدى الشعوب والبرلمانات وتوظيفها للضغط على المواقف الرسمية لتلك الدول بما يخدم نهج المقاومة واسترجاع الحقوق. والذي يخدم نهج المقاومة أيضا هي السياسات الإسرائيلية المتوحّشة وانعدام الأمل أمام الحلول والمسارات التفاوضية ومن ضمنها التشديد على يهودية الدولة والوطن البديل وعدم عودة للاجئين.

والملاحظ أنّه من خلال تحليل التحولات التي ظهرت في نظرية الأمن الإسرائيلية في العقد ونصف الأخيرين وتطبيقاتها خلال العدوان على قطاع غزة، انتقلت نظرية الأمن الاسرائيلية من مرحلة الحرب ضدّ جيوش منظّمة إلى حرب منظّمات عسكريّة عصابيّة، وهو ما يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية إسم حرب العصابات. وقد كيّفت نظرية الأمن الإسرائيلية نفسها تدريجياً مع هذا النمط الجديد من الحروب وخاصة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ووصلت ذروة التكيّف خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦. وأُطلق على هذه الحروب في الأدبيات الإسرائيلية "حروب إسرائيل الجديدة" لتمييزها عن الحروب القديمة. ورغم التطوّر الذي تحدثه "إسرائيل" بشكلٍ دائمٍ على نظريتها الأمنيّة في حروبها الجديدة نحو تطوير منظومة قتالية متكاملة لهذا النوع من الحروب إلاّ أنّها لم تستطع أن تحسم حرباً واحدة من حروبها الجديدة، أو أن تقدّم "صورة انتصار" كما يسمّيها الإسرائيليون للجمهور الإسرائيلي. لقد حاولت "إسرائيل" تطبيق منظومتها الجديدة خلال الحرب الاخيرة على غزة عام ٢٠١٤ ، وتعتمد هذه النظرية على معاقبة السكان المحليين لدعمهم للمقاومة، وفي الوقت نفسه حماية سكان دولة الاحتلال من صواريخ المقاومة.

لقد استعملت "إسرائيل" خلال تلك الحرب "نظرية الضاحية" وهي النظريّة التي طوّرتها بعد حرب لبنان الثانية، وتهدف إلى إحداث دمار كبير في المناطق المدنية لمعاقبة شعب المقاومة، وقد فشلت هذه النظرية في لبنان وفي قطاع غزة أيضاً، لأسبابٍ كثيرة منها ما يتعلّق بصمود السكان والضغط الدولي على الجرائم المترتّبة على هذه النظرية، وعدم فاعليّتها في ردع المقاومة. ومن هنا يمكن القول أنّ نقاط ضعف "إسرائيل"

تنطبق على نقاط ضعفها في كل حروبها الجديدة ومنها على سبيل المثال: فشلها في ردع منظّمات عسكرية يحميها سكانها المدنيون، وفشلها في حسم معارك في هذا النوع من الحروب، وفشلها في إنهاء المعارك بسرعة بعد بدايتها، فإسرائيل قد تبدأ الحرب ولكنها لا تسيطر على طبيعة نهايتها.

٥ – تجربة الحروب السابقة:

شكّلت الحربان الأخيرتان على غزة مدرسة لكيان العدو في كل ما يتعلّق بالمخاطر التي قد تصيب الجبهة الداخلية جرّاء الصواريخ التي تتساقط عليها. ويعتبر صاروخ "فجر" الذي أطلق من غزة نهاية حرب "عمود السحاب" في العام ٢٠١٢ أحد النماذج على ذلك، إذ أصاب مبنى في "ريشون لتسيون" ودمّر طابقاً فيه. وأشار الخبراء إلى أنّ الصاروخ لو أصاب بيتاً أقدم منه لدمّره، وأوقع قتلى وإصابات فيه. وقد بيّنت الحربان الأخيرتان على غزة أهمية الإنذار للسكان، وأهمية الوقاية عبر التواجد في أماكن آمنة، لكن ذلك لا يحول البتّة دون احتمال وقوع قتلى وإصابات ودمار جرّاء انفجار الوضع على عدّة جبهات. وبحسب الحلقة الثالثة من تقرير المراسل العسكري لموقع "والا" أمير بوحبوط، حول مخاطر الحرب المقبلة مع "حزب الله"، فإن الاحتمال الآنف الذكر سيتجسّد إذا بوغت الجيش الإسرائيلي، ولم يكن هو البادئ بالحرب. ولهذا فإن الجيش الإسرائيلي يستعد لأن يكون البادئ في مهاجمة "حزب الله"، وضرب منظوماته الصاروخية في أرجاء لبنان، مع التركيز على الجنوب اللبناني. وهناك خشية في المؤسستين، العسكرية والسياسية الإسرائيلية من ألاّ تكون منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ ناجعة في حماية الإسرائيليين في المرحلة الأولى من الحرب. ومن النقاشات الأولية بين المؤسستين يتبيّن أن "القبة الحديدية" ستركّز على عدم المساس بالمنظومات الحيوية للجيش الإسرائيلي، فضلا عن المنشآت الحساسة للدولة، مثل شركة الكهرباء والمياه ومصانع خليج حيفا.

وفي المناورة الشتوية الأخيرة لقيادة الجبهة الداخلية، جرى التدرب على سيناريوهات معالجة إصابات في عشرات المواقع دفعة واحدة. وكانت حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ ، وكمية الأضرار والإصابات التي وقعت

في كيان العدو، قد دفعت إلى توسيع طواقم الإنقاذ والطوارئ. وبدلاً من فصيلي إنقاذ في تلك الحرب، توجد حالياً أربع كتائب إنقاذ نظامية، فضلاً عن الاحتياطية التي تضمّ عشرات الآلاف من جنود الاحتياط.

من ناحية اخرى أبلغ قائد لواء الإنقاذ في قيادة الجبهة الداخلية العقيد يورام لاردو، موقع "والا" العبري، أن الحرب المقبلة لن تميّز بين الجبهة الحدودية والجبهة الداخلية، و"الحرب لن تكون حرب تقنيات نارية، إذ أن حجم الإطلاقات الصاروخية سيكون كبيراً. وهذا سيتجلّى، ليس فقط في حجم الذخائر وإنّما أيضاً في أنواعها، ووزنها ومدى دقتها". وقال إن "أحد الأخطار هو أن يتعامل المدنيون مع الحرب المقبلة كما تعاملوا مع عملية الجرف الصامد، إذ ربما يفكر الجمهور بأن الحرب المقبلة هي حرب تقنيات نارية، يتم خلالها إطلاق صواريخ، وتقوم باعتراضها مضادات الصواريخ، وتسير الحياة كالمعتاد من دون عراقيل، خصوصا في وسط الدولة. وأنا أفهم الخطر بشكل مغاير: النيران ستكون أدق، أشد وأقوى". وبحسب لاردو فإنّ "حزب الله" عمل على معالجة نقاط ضعفه، وحسّن قدراته بشكلٍ جوهري منذ حرب لبنان الثانية، "فقد تعلّم حزب الله الدرس من حرب العام ٢٠٠٦. وهو ليس مغفلاً. لقد خلق منظومة متنوعة تعرف كيف تطلق النيران. وهذا كان فعّالاً بشكلٍ محدود في حرب لبنان الثانية، حيث كان خطأه أنه لم يعمل على ما بعد حيفا. فقد قضت إسرائيل على خطر ما بعد حيفا، ما جعل هذا التهديد فارغاً، ولم يكن لديه حقاً أدوات في ترسانته (بعدما دمر سلاح الجو صواريخ فجر في بداية الحرب). لكن حزب الله بعد انتهاء الحرب اهتم بهذه النقطة. لقد عمل حزب الله على معالجة نقاط ضعفه، ونحن نعرف حالياً أن بمقدوره الوصول إلى كل أرجاء الدولة. وهو يفهم أنه إن بدأ بضربة نيران كبيرة، فسوف يكون نجاحه أكبر".

إنّ إحدى نقاط ضعف جبهة "إسرائيل" الداخلية أيضاً، وفق تقرير "والا"، هي الأبراج السكنية في تل أبيب ومحيطها. وقد أشار لاردو إلى أن قواته ستعمل وفق اعتبارات باردة، وضمن جدول أولويات واضح. وفي كل حال لقد حاول "حزب الله" في حرب لبنان الثانية، ولم يفلح، بحسب التقرير، في شلّ وحدة المراقبة الإقليمية لسلاح الجو الإسرائيلي، وأيضاً في ضرب بؤر تجنيد القوات الاحتياطية بالصواريخ. وثمّة تقدير في إسرائيل بأن "حزب الله" استخلص العبر، وهو سيحاول ضرب وحدات إمداد وقواعد سلاح الجو وتشويش حركة القوات شمالاً، بما في ذلك ضرب مراكز التجنيد. والهدف واضح: تحقيق هدف معنوي منذ البداية، وأن يفرض على

"إسرائيل" إنهاء القتال بسرعة من موضع ضعف. ولا تستبعد قيادة الجبهة الداخلية أن يوجّه "حزب الله" صلية صواريخ نحو أبراج عزرائيلي أو معسكر هيئة الأركان في تل أبيب ممّا يشكّل ضربة معنوية كبرى للجيش والمدنيين على حدٍ سواء.

من ناحيةٍ أخرى يحاول الجيش الإسرائيلي منذ مدّة تفحص المخاطر الأساسية ومحاولة مواجهتها بطرق مختلفة. وقال مصدر عسكري، لموقع "والا"، في هذا الصدد ، أنّه "عدا منظومات الدفاع الفعال التي ستحمي قواعد الجيش الإسرائيلي، قمنا في السنوات الأخيرة بعمل كبير في مجال التطوير، والطاقة البديلة وحماية منظومات القيادة والسيطرة. وفي النهاية أفضل الرّدّ هو السلوك القتالي للقوات".

ويجهد الجيش الإسرائيلي أيضاً لتركيز جهده الأولي على أهداف "حزب الله" بقصد تقليص حجم الإطلاقات والمسّ بمخزون الصواريخ. وبالتوازي تقود قيادة الجبهة الداخلية جهداً يهدف لتقليص الإصابات والأضرار ودعم عملية اتّخاذ القرارات. وهنا يظهر أنّ أكثر من ثلث الإسرائيليين يعيشون من دون حماية، وهذا معطى مقلق، لأنه يتضمّن توزيعهم ونقلهم إلى ملاجئ إقليمية ومواقف تحت الأرض. والواقع أنّ ثلث الإسرائيليين فقط لديهم غرف آمنة وأقل من الثلث لديهم ملاجئ. وقد قسّمت "إسرائيل" المناطق في الحرب الأخيرة على غزة إلى خطرة، وأقل خطراً. وهكذا فإن إيلات ومناطق الضفة الغربية بين الأقل خطراً، وفي المقابل كانت منطقة غوش دان (تل أبيب الكبرى) وخطوط المواجهة في الشمال وحيفا ومنطقة الجنوب، خصوصاً المدن الكبيرة تحت خطر أكبر، حيث التقدير هو أن ٨٠ في المئة من الصواريخ ستطلق على تل أبيب الكبرى.

ويشير تقرير "والا" إلى أنه في كل حال، فإن مصدراً سياسياً يعرف جيداً "حزب الله"، قال إن خطر الحزب صعب ولا يجب الاستهانة به. وأضاف "ليس بين كل أعدائنا في العالم العربي أحد يفهمنا مثل (الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن) نصر الله. لقد لاحظ أن الجبهة الداخلية هي نقطة ضعف إسرائيل، وهو اتّجه نحو ذلك، وينبغي لمواطني إسرائيل اجتياز حاجز سيكولوجي، وفهم أن هذا خطر جدي، ليس واضحاً متى يتجسّد".

خاتمة:

لقد تبيّن لنا من خلال ما تقدّم أنّ كيان العدو الصهيوني ليس قضاءً وقدراً محتوماً على هذه الأمة يصنع لها مصيرها البائس والأسود ولا هو صاحب الإمكانيات والقدرات التي لا تقهر بل هو أشبه ما يكون ببيت العنكبوت فيما لو أدركنا كيف نتعامل معه كامة عريقة وموحّدة وواعية لأهميّتها وقدراتها ومكانتها بين الأمم. بتعبيرٍ آخر إنّ قوة عدونا تنبع من ضعفنا وسوء استخدامنا لطاقاتنا البشرية والمادية والروحية وانسحاق شخصيتنا الدينية والمعنوية والمادية أمام قوى الاستكبار العالمي الخادمة للصهيونية، والتي تدمّر وجودنا وحياتنا وتنهب ثرواتنا وتكرّس المتخلفين والمتواطئين في مواقع السلطة عندنا. وإزاء هذا الواقع المرير لابدّ لنا من بناء استراتيجية دفاعية وقائية تحمي مستقبل أجيالنا وتفتح المجال أمام ظهور أضواء الأمل أمام أعيننا وهذا لايمكن أن يكون إلاّ إذا كرّسنا خطة عمل تقوم على اعتبارات وقناعات أساسية من أبرزها ما يلي:

١ – أن فلسطين وقضيّتَها ما تزالان تشكّلان القاسم المشترك الصالح لالتقاء القوى السياسية والنخب العربية، والصالحان أيضاً ليكونا أساساً لتوجّهات وسياسات هذه القوى باستراتيجية موحّدة، دون الدخول في خلافات وصراعات بينية تنهك قوى الأمة الشريفة الرافضة للذل والاحتلال وتستنزفها.

٢ – إن ثمن المواجهة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة يُعدّ أقل كلفة بكثير من ثمن بقائه وتوقيع اتفاقات "السلام" معه على الصعد المادية والسياسية والأمنية والفكرية، وأن نجاح هذه المواجهة في إنهاء الاحتلال بالمقاومة يُعدُّ مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في البلاد العربية والتوجّه نحو التنمية والبناء النهضوي الكبير للمجتمعات المحرومة والمظلومة.

٣ – الدعوة إلى توسيع مفهوم النضال وتعميقه، وتطوير أدوات المقاومة، وما يتضمّنه ذلك من تفعيل أوراق القوة الدبلوماسية من خلال التوجّه للمحاكم الدولية، وتقديم دعوات ضد الجيش والحكومة الإسرائيليين على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكباها بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني، وخاصة

الاستيطان والتهويد والقتل الممنهج، والعمل لكسب المزيد من دعم الرأي العام الدولي ممثّلاً بالبرلمانات والإعلام ووسائل القوة الناعمة (التواصل الاجتماعي) للضغط على سياسات حكوماتها.

٤ – الدعوة إلى مراجعة المفاهيم والنظريات الأمنية العربية في ضوء التحولات التي طرأت على المفهوم الإسرائيلي للأمن، ودراسة تجارب المواجهة الإسرائيلية مع المقاومة في كل من لبنان وغزة.

٥ – الدعوة إلى تضافر الفعل المقاوم في جغرافياته المختلفة، وتعدّد رؤاه وتوجّهاته السياسية، بوصفه الرافعة الأساسية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي ولتطوير الموقف العربي والدولي لصالح القضايا العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية الأم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وفكّ الحصار عن غزة.

٦ – الدعوة إلى رفع كافة أنواع الحصار والتضييق على الشعب الفلسطيني أفراداً وجماعات وجاليات، وتشجيع مكوناته المختلفة على الانخراط في المشروع الوطني الفلسطيني، وتقديم الدعم الكامل، وبكافة أشكاله، للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لتحقيق الصمود واستمرار المقاومة.

٧ – الدعوة إلى التخلّص من قيود اتفاقيات أوسلو، والتحوّل إلى برنامج وطني مقاوم متكامل على مختلف الصعد، وخاصة السياسية والأمنية والعسكرية، وإعطاء الأولوية للجهود الرامية لإنهاء الانقسام في جبهات المقاومة والعمل لبناء الوحدة الوطنية على أسس وطنية وديمقراطية وشراكة سياسية حقيقية، والعمل على استعادة واستنهاض الأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية.

٨ – الدعوة إلى وقف كافّة أشكال العلاقات أو التنسيق الأمني، فلسطينياً وعربياً، مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتنسيق بدلاً من ذلك مع جبهة المقاومة العريضة الممتدة من طهران إلى لبنان لخدمة المشروع الوطني التحرري ومواجهة "إسرائيل" والصهيونية العالمية.

٩ – الدعوة إلى الاستفادة والتنسيق مع القوى الإقليمية الداعمة للقضية الفلسطينية، خاصة إيران وسوريا، والابتعاد عن سياسة المحاور والانقسامات بين القوى الإقليمية والعربية الخاضعة للنفوذ الأميركي والصهيوني، ممّا يساعد في تدعيم موقف المقاومة على الصعيد الإقليمي والإسلامي والدولي.

١٠ – الاستفادة من التفاعل الجماهيري المتصاعد لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته، وخاصة في أوروبا وأمريكا الجنوبية، وتفعيل هذا الدور وتطويره.

١١ – الدعوة إلى دراسة ومعالجة أسباب إخفاق الأداء السياسي الفلسطيني والعربي في استثمار إنجازات المقاومة اللبنانية والفلسطينية في مواجهة العدوان.

١٢ – الدعوة الملحّة لتخلّص الشعوب العربية من أسباب تخلّفها الخطيرة خاصة التعصّب والتطرّف والفوضى وتكفير الآخر والانفتاح على متطلّبات العصر وخصوصياته الإنسانية الراقية لاسيما تداول السلطة وفقاً للانتخابات الحرة بعد التخلّص من الأنظمة الديكتاتورية راعية الظلم والفساد والتخلّف والعمالة للأجنبي.